

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

ينظم مجلس المستشارين بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي  
وبتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية ومؤسسة كونراد أديناور

المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية

تحت شعار:

**"توسيع الطبقة الوسطى: قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي"**

وذلك يوم 19 فبر 2020 احتفاء باليوم العالمي الأممي للعدالة الاجتماعية

## الأرضية التأسيسية

تندرج هذه المبادرة في إطار النقاش العمومي والمجتمعي والتعددي الذي تعرفه بلادنا حول النموذج التنموي وترفعاته، حيث يعتبر الرهان على الأدوار الحيوية للطبقة الوسطى عنصراً هاماً لبناء هذا النموذج من أجل مجتمع يسوده التوازن والاستقرار والعدالة الاجتماعية.

ولقد سبق لصاحب الجلالة نصره الله في خطابه بمناسبة عيد العرش يوم 30 يوليوز 2008، أن أعطى تعليماته للحكومة من أجل الحرص على "ضرورة أن يكون الهدف الاستراتيجي للحكومة هو توسيع الطبقة الوسطى، لتشكل القاعدة العريضة وعماد الاستقرار والقوة المحركة للإنتاج والإبداع". كما أكد جلالته في خطابه السامي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب (20 غشت 2019) على أهمية الطبقة الوسطى التي تشكل قوة إنتاج وعامل تماسك داخل المجتمع حيث قال جلالته "إن المجتمع مثل البيت، متكامل البنين، أساسه المتين هو الطبقة الوسطى، بينما تشكل الطبقات الأخرى باقي مكوناته" وقد أبرز جلالته على أنه نظراً لأهمية هذه الطبقة في "البناء المجتمعي، فإنه يتعين العمل على صيانة مقوماتها وتوسيع قاعدتها وفتح آفاق الترقى منها وإليها" مشدداً جلالته على أن هذه التحديات "لن يتم رفعها إلا بتحقيق مستويات عليا من النمو وخلق المزيد من الثروات وتحقيق العدالة في توزيع ثمارها".

### 1- الطبقة الوسطى: تعريفها وأدوارها

إن مقارنة موضوع الطبقة الوسطى تكتنفه العديد من الإشكاليات لتعدد وتنوع المقاربات (الاقتصادية والسوسيولوجية والديموغرافية...) التي تعالج هذا الموضوع، ولا تقتصر هذه الإشكاليات في تعدد وتنوع المقاربات بل تمتد إلى التعريف بحيث تعتبر الطبقة المتوسطة مفهوم معقد من الناحية المفاهيمية ولا يمكن استخدامه للإشارة إلى مجموعة متجانسة. وبناء عليه يعترض تحديد ماهية الطبقة الوسطى وقياس حجمها الكثير من العوائق المنهجية والعلمية، لذلك لا يوجد تعريف علمي متفق عليه محدد ودقيق لمفهوم الطبقة الوسطى كما أنه لا توجد معايير ومؤشرات محددة لقياس حجمها ومدى تأثيرها المباشر والغير المباشر على التنمية والتطور بالبلد. وهذا يعزى بالأساس لصعوبة تحديدها كجماعة متجانسة وقارة حاملة لمشروع اجتماعي ولها تمايز ثقافي، ولاختلاف وأحيانا تشعب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للفئات والأفراد المكونين لها. لذلك، هناك العديد من الخبراء والباحثين من يستعيز عن تسمية الطبقة الوسطى بتعبير الفئات الوسطى أو الطبقات الوسطى كتعبير عن الشرائح الاجتماعية المتنافرة والمختلفة وغير المتجانسة المنتسبة لهذه الفئات أو الطبقات.

وانطلاقاً من هذا التشعب والتباين بين أفرادها أو فئاتها، يمكن اعتبار الطبقة الوسطى تلك الطبقة المعبرة عن مختلف الهويات والثقافات والإيديولوجيات والاتجاهات السياسية والمواقع الوظيفية والمهنية والأنشطة الاقتصادية التي كثيراً ما يغير أفرادها اتجاهاتهم ومواقعهم وفقاً لتغير ظروف وأنماط حياة بعضهم أو لتغير الأوضاع العامة في المجتمع أو لتغير المناخ العام السياسي والاقتصادي الخارجي والداخلي للبلد، بشكل عام لا يمكن النظر إلى طبيعة وبنية هذه الطبقة إلا في ضوء السياق الاجتماعي الشامل للمجتمع. بيد أن طبيعتها المتنافرة والمختلفة وغير المتجانسة وأحياناً المتناقضة جعلها تشكل القاعدة العريضة للتنمية الاقتصادية لأي بلد بما فيها الأنشطة الاقتصادية التضامنية، وهناك إجماع على وجود ترابط قوي بين الخطى التي ينمو بها بلد ما وحجم الدخل الذي تحصل عليه الطبقة المتوسطة وحصته؛ لذلك فهي الجسر الرابط بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ومن شأن اتساعها وصيانتها وتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ضمان الأمن والاستقرار وانتعاش الاقتصاد ونموه مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي والتوازن المجتمعي خاصة في ضوء التحديات التي تفرضها الثورة التكنولوجية الرقمية والمنافسة الاقتصادية الخارجية وتساعد الأزمات السياسية والتهديدات الإرهابية بالمنطقة.

على العموم، تلعب الطبقة الوسطى أدواراً أساسية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مختلف بلدان العالم، فهي عادة ما تشكل القاعدة الاجتماعية للعديد من التنظيمات الحزبية والنقابية والمهنية والمدنية.

ونظراً لخصائصها وطموحها الاجتماعي والاقتصادي للارتقاء وميولها للاستقرار السياسي، تعتبر الطبقة الوسطى الأكثر استعداداً للدفاع عن القيم الوطنية والدفع بعجلة الإصلاح والتطور إلى الأمام وكذلك لتنمية التلاحق الثقافي والحضاري عبر اعتماد الفكر والاجتهاد والابتكار، حيث يعتبرها معظم الباحثين/ات والخبراء/الخبيرات على أنها تكون أكثر انفتاحاً للاضطلاع على ثقافات وحضارات أخرى بحكم تكوينها المعرفي وموقعها الاجتماعي والاقتصادي، مما يؤهلها بالتالي لأن تلعب دوراً كبيراً للنهوض بالأوضاع الثقافية للبلد والرفع من المستوى العلمي والمعرفي لأفراده وفئاته.

## 2- معايير قياس حجم الطبقة الوسطى وتحديد خصائصها

أخذاً بعين الاعتبار طبيعة الطبقة الوسطى، فإن هناك العديد من المعايير والمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد حجمها، ويمكن إجمالها في أربع معايير أساسية: **المعيار الشخصي** أو التقييم الذاتي (تقييم الإحساس أو الشعور بالانتماء للطبقة الوسطى وتقييم المستوى المعيشي للفرد وغيرها)، **المعيار الثقافي** (المستوى التعليمي والتكويني، المشاركة السياسية والنقابية والجمعوية، القيم، وغيرها)، **المعيار المادي** أو الاقتصادي (الدخل، الثروة، الممتلكات، الأجر والراتب، الادخار، الإنفاق على الترفيه والتطبيب، السكن، وغيرها)، و**المعيار المهني** أو الوظيفي (البطالة، طبيعة الوظيفة والتجارة، المهن الحرفية والتقليدية، حجم المقاولات، وغيرها). يفسر هذا التعدد في المعايير المعتمدة الاختلاف في تقييم حجم الطبقة الوسطى

في البلد موضوع الدراسة، حيث أنه أحيانا اعتماد نفس المعيار أو مؤشر القياس لا يؤدي بالضرورة إلى الحصول على نفس النتائج حتى ولو بصورة شبه متقاربة.

لقد اعتمدت المندوبية السامية للتخطيط (2009) مقاربات مختلفة لتحديد خصائص الطبقة الوسطى بالمغرب؛ ففي مقاربة لها تركز على الدخل وذلك بالرجوع إلى مفاهيم مجموعة من الدول المتقدمة والمماثلة للمغرب من أجل تحديد سقف الدخل الذي يخول للأفراد الانتماء إلى الطبقة الوسطى، فإن دراسة المندوبية قسمتها إلى 3 فئات؛

◀ فئة متوسطة دنيا لا يتجاوز دخلها 3500 درهم شهريا؛

◀ فئة متوسطة وسيطة يقل دخلها عن 5500 درهم شهريا،

◀ فئة متوسطة عليا لا يتجاوز دخلها 15000 درهم شهريا.

وخلصت المندوبية إلى أن الطبقة الوسطى تمثل 53 في المئة من إجمالي سكان المغرب. وقد أثارت هذه المقاربة عدم اتفاق العديد من الباحثين والخبراء لأنها حسب رأيهم لا تعكس الواقع المعيش.

أما البنك الدولي فقد استند في تعريفه للطبقة الوسطى إلى مؤشر أو معيار يتم على أساسه احتساب المتطلبات الأساسية للأسرة من تغذية وتطبيب وتعليم وسكن ونقل مع الأخذ بعين الاعتبار معيار دخل شهري في حدود ألف دولار شهريا. وقد أفضت هذه العملية إلى أن الطبقة الوسطى في المغرب تتراوح ما بين 15 و25 في المئة من إجمالي الساكنة. واعتبر في أحد تقاريره<sup>(1)</sup> أن عتبة الولوج للوصول إلى الطبقة الوسطى في المغرب أعلى بكثير مما كانت عليه في الأسواق الناشئة الأخرى بسبب مختلف أوجه قصور السياسات العمومية التي تسفر عن تكاليف إضافية هامة بالنسبة للأسر المعيشية: التخطيط الحضري (غلاء العقار)، والسياسة التربوية (غلاء كلفة التعليم الأطفال في القطاع الخاص، الذي بات يفرض نفسه بشكل متزايد كبديل للنظام التربوي العمومي الضعيف)، وسياسة النقل (ضعف وسائل النقل العمومية ذات جودة)، وسياسة الصحة (ضعف جودة المنظومة الصحية العمومية، والتغطية الصحية المحدودة ومستويات عالية لمساهمات الأسر المعيشية في الإنفاق على الرعاية الصحية). عندما تؤخذ هذه التكاليف بعين الاعتبار، فإن 15 بالمائة فقط من الأسر المعيشية المغربية تنهي إلى الطبقة الوسطى أو الميسورة، أي ما يعادل حوالي 5 ملايين نسمة من إجمالي ساكنة المغرب".

أما فيما يخص المقاربة المرتكزة على الخصائص المهنية والأنشطة الاقتصادية لتكوين الطبقة الوسطى بالمغرب، فإن المندوبية السامية للتخطيط قسمت الطبقة الوسطى حسب النشاط الاقتصادي إلى ثلاث فئات: الفئة النشيطة: 48%، والفئة العاطلة: 8.2%، والفئة الغير النشيطة (ربات البيوت، الطلبة، المتقاعدين والريعيين، كبار السن والعجزة، وغيرهم): 43.7% بالنسبة للفئة النشيطة، فإنها تتكون من ستة

<sup>1</sup> - المغرب في افق 2040، الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي، جان بيير شوفور، مجموعة البنك الدولي، 2017.

فئات: "الموظفين والحرفيين والعمال المهرة في المهن الحرفية"، و"الأطر المتوسطة والتجار والوسطاء الماليين"، و"العمال الزراعيين وغير الزراعيين"، و"ملاك الأراضي المتوسطين"، و"مشغلي المزارع"، و"الأطر العليا والمهن الحرة".

أما فيما يخص توزيع الطبقة الوسطى حسب المجالين الحضري والقروي، خلاصة دراسة المندوبية السامية للتخطيط (2009) يشير إلى أن أعلى نسبة للفئات المتوسطة تسجل في المدن، وذلك كيفما كان المعيار المعتمد لتحديد حجمها حيث تكون نسبة الفئات الوسطى أكبر في الجهات الأكثر تحضرًا (معدل الارتباط هو 67٪). كما تضيف نفس الدراسة إلى أن متوسط الدخل المعتمد يختلف حسب الوسط، يقدر ب 4402 درهم بالوسط الحضري وب 4216 درهم بالوسط القروي. أما بالنسبة لمصادر الدخل حسب المهن والوظائف، فإن هناك تباين كبير بين الوسطين. وهذا بالطبع يؤثر على طبيعة وحجم الاستهلاك والادخار.

رغم أهمية الدراسات التي أنجزت حول تحديد حجم وخصائص الطبقة الوسطى في المغرب، فإنها تظل تفتقر إلى الدقة والتفصيل نظراً للصعوبات المنهجية والموحدة في تحديد عناصرها، وكذا لغياب قاعدة بيانات يتم تحيينها باستمرار.

على العموم، يمكن القول بأن الطبقة الوسطى تتكون من الفئات التي تتوفر على مستوى معين من دخل متوسط قار أو من ملكية صغيرة ومتوسطة، وتتميز بمستوى تكويني متوسط أو عال، وغالبا ما تعتمد هذه الطبقة في عيشها على جهدها البدني والفكري. كما أنها منتشرة على نطاق جميع جهات المغرب ولو بنسب متباينة.

### 3- تطور أوضاع الطبقة الوسطى بالمغرب

لقد عرف حجم الطبقة الوسطى في المغرب توسعا تدريجيا منذ بداية الاستقلال، حيث بدأ عدد أفرادها وفئاتها يتزايد خاصة بعد فتح باب التوظيف العمومي لتعويض الأجانب وتكوين الإدارة المغربية، ونتيجة كذلك لاستفادة شرائح واسعة من المغاربة المقيمين خصوصا بالمدن من التعليم العمومي في كل أسلاكه. وبالرغم من كل هذه العوامل الايجابية ظل حجم الطبقة الوسطى محدودا، إذ تراوحت نسبة أفرادها سنة 1971 بين 14,8 و 16,1 في المئة من السكان النشيطين في الحواضر.

مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، عرف الوضع الاقتصادي والاجتماعي للطبقة الوسطى تراجعاً كبيراً بسبب سياسة التقويم الهيكلي المعتمدة حيث تدهورت وضعيتها جراء ارتفاع تكاليف المعيشة وعدم مساندة الأجور لهذا الارتفاع، وكذلك عدم مواكبة الإنفاق العمومي لتزايد الحاجة للخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية والسكن اللائق وغلاء أسعار هذه الخدمات المطبقة من طرف الخواص؛ بالإضافة إلى تجميد فرص التوظيف بالوزارات والمؤسسات العامة وتفاقم

بطالة خريجي الجامعات والمعاهد العليا واتساع شريحة المتقاعدين بدون معاش أو بمعاشات هزيلة وغياب حماية اجتماعية وصحية شاملة.

وتجد الطبقة الوسطى اليوم في المغرب صعوبات في البروز لاسيما بسبب غلاء المعيشة والخلل الوظيفي للخدمات العمومية، وأصبح لتراجعها وانكماشها تجليات واضحة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، حيث تقلصت مبادراتها الاقتصادية وأعرضت عن المشاركة في الحياة السياسية وركزت جهودها في البحث عن تأمين الحد الأدنى لوسائل العيش للأفراد والأسر المعنية أكد أن هذه الوضعية ستعيق ليس فقط الفئات الوسطى من لعب أدوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمساهمة في تنمية وتطور البلد، بل أيضا ستزعزع التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي.

#### 4- الطبقة الوسطى: ما بين الاهتمام المحدود وإصلاحات تَأزم أوضاعها

مع تزايد حدة الضغوط الخارجية والتحديات الداخلية، بدأت السياسات العمومية تتجه نظريا للاهتمام بالطبقة الوسطى، حيث أعلنت الحكومة سنة 2008 عن تأسيس لجنة خاصة لوضع خطة تستهدف النهوض بأوضاع هذه الطبقة عبر وضع تدابير تحفيزية لتحسين ظروف العيش وتطوير القدرة الشرائية وتوسيع الطبقة الوسطى وتأهيلها للاضطلاع بأدوار أكثر فعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلادنا.

لكن التدابير التي تم تسطيرها لم يتم تنفيذها وظلت التفاوتات الاجتماعية والتفاوتات في توزيع الدخل واضحة من خلال الاتساع الملحوظ لدائرة الفقر على حساب الفئات المتوسطة مع تزايد غنى الأغنياء الذين يشكلون أقلية قليلة في المجتمع المغربي.

لقد تعمقت أزمة الطبقة الوسطى خلال العشرية الأخيرة بفعل التضخم وارتفاع الضرائب وأسعار العديد من المواد الأساسية ورفع الدعم عن المحروقات دون إجراءات مواكبة وتآكل الدور الاجتماعي للدولة بالإضافة إلي تأثيرات العولة والأزمة الدولية مما جعل الطبقة الوسطى تعرف انكماشاً اقتصادياً وصعوبات اجتماعية عديدة تختلف حسب جهات ومناطق المغرب؛ مما ساهم في خفض نسب الادخار، ورفع نسب الاستدانة على مستوى القروض العقارية والقروض الاستهلاكية وقروض التجهيزات المنزلية وشراء السيارات، وكذا من تراجع اهتمامات الطبقة الوسطى الثقافية والترفيهية. كان لهذه الوضعية انعكاس سلبي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبلادنا. لذلك يطرح السؤال حول مستقبل الطبقة الوسطى في المغرب وما تأثير سياسات الدولة على هذه الطبقة إيجاباً أو سلباً، وفي المقابل كيف تؤثر الطبقة الوسطى على سياسات الدولة؟ وكيف يمكن للمغرب أن يحقق إقلاعه الاقتصادي ويحافظ على سلمه وتماسكه الاجتماعيين دون صيانة وتوسيع للطبقة الوسطى وجعلها في صلب النموذج التنموي الجديد؟ ...

## 5- الطبقة الوسطى في قلب النموذج التنموي الجديد

يشكل موضوع الطبقة الوسطى قضية مهمة وتحديا مجتمعيًا ذا إشكاليات كثيرة وهو موضوع مهم وحيوي ويشغلنا جميعًا وعلى كافة المستويات، وبالتالي فإن الهدف من نقاشنا العمومي والتعديدي اليوم حول هذا الموضوع هو إثارة انتباه مختلف الفاعلين وخاصة من يوجدون منهم في مواقع صناعة القرار إلى ضرورة الوعي بأهمية الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع، غير أن هذا الوعي يجب أن يقترن بإرادة سياسية قوية تجعل هذه الطبقة في صلب نموذجنا التنموي الجديد.

ونعتقد أن الاهتمام بهذه الطبقة يقتضي صياغة إستراتيجية تنموية جديدة تتحدد أولوياتها وبرامجها طبقًا لاحتياجات مختلف الفئات الاجتماعية وعلى رأسها الفئات المتوسطة مع تشجيع النمو المستدام والمدمج وإعادة النظر بشكل شمولي في آليات توزيع الثروة بما في ذلك الآلية الجبائية والضريبية والتمويلية ومنظومة الأجور وإقرار التدابير الضرورية لضمان تكافؤ الفرص والعدل والإنصاف والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة بالإضافة إلى التشجيع على المزيد من المشاركة في الحياة السياسية والمدنية وإلى إصلاح المنظومة البنكية بما يضمن من تخفيف عبء الدين على الطبقة الوسطى وتشجيعها على الادخار والاستثمار.

وعموماً لا يمكن نجاح أية إصلاحات إلا بدعم التماسك الاجتماعي، والذي يجب أن يكون في قلب الانشغالات، بصفته عاملاً من عوامل الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وبالتالي يجب إعادة النظر في النظام المتبع لدينا في خلق الثروات وإعادة توزيعها، وفي قدرتنا على تنمية الطبقة المتوسطة والرفع من قدرتها الشرائية، وذلك بطريقة تضمن المزيد من الفعالية، وتضمن كذلك مزيداً من العدالة والإنصاف الاجتماعيين.

تلكم مجموعة من الإشكالات التي يهدف هذا المنتدى إلى القيام بقراءة موضوعية لها، وأيضاً المساهمة في تعميق التفكير والنظر في سبل صيانة وتوسيع الطبقة الوسطى، وذلك عبر الإسهام القيم المتوقع للمتدخلين، من فاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين ومدنيين...، وذلك وفق أربع محاور أساسية تتوزع عليها أشغال هذا المنتدى:

1. مكانة الطبقة الوسطى في الأجندة المؤسسية الدولية والوطنية؛

2. خصائص ومميزات الطبقة الوسطى؛

3. محددات واعدادات بزوغ طبقة وسطى بالعالم القروي؛

4. تعزيز الطبقة الوسطى كخيار استراتيجي في النموذج التنموي الجديد.